

تقليص منافذ الزراعة المتحركة يثير مخاوف من تراجع الدعم الغذائي للفئات الأكثر احتياجًا



الثلاثاء 31 مارس 2026 05:00 م

كشفت مصادر بوزارة الزراعة عن اتجاه حكومي لتقليص عدد المنافذ المتحركة بنسبة تصل إلى 30%، حيث يأتي هذا القرار في سياق سياسات ترشيد النفقات التي تتبناها حكومة عبد الفتاح السيسي، والتي تزامنت مع أزمات معيشية متصاعدة، بينما يثير هذا التوجه تساؤلات حول تأثيره المباشر على قدرة المواطنين، خاصة الفقراء، على الوصول إلى السلع المدعمة التي اعتمدوا عليها لسنوات

تقليص المنافذ ضمن خطة خفض النفقات

في هذا السياق، بدأت وزارة الزراعة بالفعل في التنسيق مع المحافظات لتنفيذ خطة تقليص المنافذ المتحركة، حيث تستهدف هذه الخطة خفض استهلاك الوقود وتقليل النفقات التشغيلية، وهو ما يعكس توجهًا حكوميًا لتقليص بنود الإنفاق حتى في القطاعات المرتبطة مباشرة بالدعم الغذائي

كما تعمل الوزارة على توفير بدائل من خلال إنشاء منافذ ثابتة، حيث تؤكد الجهات الرسمية أن هذه الخطوة تهدف إلى ضمان استمرار طرح السلع الغذائية، إلا أن هذا التحول يطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه البدائل على تعويض الدور الحيوي الذي لعبته المنافذ المتحركة خلال السنوات الماضية

وبناءً على ذلك، يرى الخبير الزراعي الدكتور نادر نور الدين أن تقليص المنافذ المتحركة قد يؤدي إلى تراجع كفاءة منظومة توزيع السلع المدعمة، حيث تعتمد هذه المنافذ على المرونة في الوصول إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وهو ما يصعب تحقيقه بنفس الكفاءة عبر نقاط بيع ثابتة

ومن جهة أخرى، يعكس هذا القرار امتدادًا لسياسات أوسع تتبناها الحكومة لخفض الإنفاق العام، حيث يتم تحميل قطاعات خدمية أعباء التقشف، وهو ما يثير مخاوف من أن يكون الدعم الغذائي أحد المجالات التي ستتأثر بشكل مباشر بهذه الإجراءات

المنافذ المتحركة ودورها في دعم الفئات الفقيرة

في المقابل، مثّلت المنافذ المتحركة خلال السنوات الماضية أحد أهم أدوات الدولة في توفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، حيث نجحت في الوصول إلى القرى والمناطق الشعبية التي تفتقر إلى منافذ بيع ثابتة، وهو ما جعلها شريانًا رئيسيًا لدعم الفئات الأكثر احتياجًا

كما اعتمد ملايين المواطنين على هذه المنافذ للحصول على اللحوم والدواجن والسلع الغذائية بأسعار تقل بنسبة تتراوح بين 25% و50% مقارنة بالأسواق الحرة، وهو ما ساهم في تخفيف حدة الضغوط المعيشية، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء

وفي هذا الإطار، أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور مدحت نافع أن أي تراجع في أدوات الدعم المباشر مثل المنافذ المتحركة سينعكس بشكل فوري على معدلات الإنفاق لدى الأسر منخفضة الدخل، حيث يؤدي ذلك إلى تقليص قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية

كما يرتبط دور هذه المنافذ بقدرتها على التحرك السريع، حيث كانت تستجيب لتغيرات الطلب أو الأزمات المفاجئة، وهو ما منحها ميزة إضافية مقارنة بالمنافذ الثابتة التي تحتاج إلى وقت أطول للتكيف مع الظروف المتغيرة

مخاوف من ضعف البدائل وتزايد الأعباء المعيشية

في هذا السياق، يثير قرار تقليص المنافذ المتحركة قلقًا واسعًا بشأن قدرة المواطنين على الوصول إلى السلع المدعمة، خاصة أن استبدالها بمنافذ ثابتة يطرح تساؤلات حول مدى كفاءة التوزيع الجغرافي، وإمكانية تغطية المناطق النائية التي كانت تعتمد على هذه المنافذ

كما تواجه البدائل الحكومية تحديات تتعلق بضمان وصولها إلى الفئات الأكثر احتياجًا، حيث قد يؤدي الاعتماد على مواقع ثابتة إلى تقليص نطاق الخدمة، وهو ما قد يخلق فجوة في إتاحة السلع المدعمة داخل بعض المناطق

وفي الوقت ذاته، يتزامن هذا القرار مع موجة ارتفاع أسعار واسعة طالت مختلف السلع الأساسية، وهو ما يزيد من أهمية الحفاظ على قنوات الدعم منخفضة التكلفة، خاصة في ظل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين خلال الفترة الأخيرة

ومن جانبه، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور وائل النحاس أن تقليص قنوات الدعم في ظل هذه الظروف قد يؤدي إلى تفاقم الأعباء المعيشية، حيث يضطر المواطنون إلى اللجوء إلى الأسواق الحرة بأسعار أعلى، وهو ما ينعكس مباشرة على مستويات المعيشة

بين خطط التطوير وضغوط الواقع الاقتصادي

في المقابل، تؤكد وزارة الزراعة استمرارها في تنفيذ خطط لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، حيث تشير إلى دعم المزارعين وتحفيز الإنتاج المحلي كجزء من استراتيجية أوسع لتحسين كفاءة المنظومة الغذائية

كما تطرح الحكومة هذا التحول باعتباره خطوة تنظيمية تهدف إلى تحسين توزيع الموارد، إلا أن هذا الطرح يصطدم بواقع معيشي يفرض أولويات مختلفة، حيث تتقدم الحاجة إلى إتاحة السلع بأسعار مناسبة على اعتبارات خفض النفقات

وفي هذا الإطار، أشار الخبير في السياسات العامة الدكتور مصطفى كامل السيد إلى أن تحقيق التوازن بين ترشيد الإنفاق والحفاظ على الدعم يمثل التحدي الأكبر، حيث يؤدي أي خلل في هذا التوازن إلى نتائج اجتماعية مباشرة تمس الفئات الأكثر هشاشة

وفي ضوء هذه المعطيات، يظل القرار محل جدل بين من يراه ضرورة مالية ومن يعتبره تقليصًا غير مدروس لأحد أهم أدوات الدعم، خاصة في مرحلة تتسم بارتفاع معدلات التضخم وتزايد الضغوط على المواطنين

في النهاية، يعكس اتجاه تقليص المنافذ المتحركة تناقضًا واضحًا بين سياسات التقشف التي تتبناها الحكومة واحتياجات المواطنين الأساسية، حيث يأتي القرار في وقت تتزايد فيه الأعباء المعيشية، وهو ما يطرح تساؤلات حول أولويات الإنفاق العام ومدى قدرة الدولة على حماية الفئات الأكثر احتياجًا في ظل هذه السياسات